

اختلاف الخطاب السياسي لدى الحركات الإسلامية والوطنية وأثره على الانقسام الفلسطيني

د. عبد الجبار رجا محمود العودة*

المقدمة

منذ بداية الصراع العربي البريطاني سيطر على الساحة الفلسطينية القوى الوطنية، فلم يكن أي تعارض ديني ووطني، فقد لعبت الشخصيات الإسلامية والمسيحية دوراً بارزاً في النضال الوطني خالية من الأيدولوجيات الدينية، إلا أن الخطاب السياسي بطبيعته خطاب إسلامي لا يفرق بين الديني والوطني، فكان العمل ضمن مشروع انقاذ فلسطين من براثن الاحتلال الصهيوني.

بعد نكبة عام 1948م وقيام المشروع الصهيوني سيطر على الساحة الفلسطينية اتجاهان سياسيان، أحدهما وطني والآخر إسلامي، تذبذب تأثير الاتجاه الإسلامي بين المد والجزر أثناء الصراع، وظهور الاتجاه الوطني الذي قدم العامل الوطني على العامل الإسلامي، وتأثر كل منهما بالموقف العربي من حيث الدعم والمواجهة.

تمثل الاتجاه الإسلامي في فلسطين في حركة الإخوان المسلمين، الوافد من مصر عام 1943م، ويليه حزب التحرير الذي تأسس في مدينة القدس عام 1953م، ولم يستطع هذان الحزبان من الدمج بين العامل الإسلامي والعامل الوطني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، حيث قدما العامل الإسلامي على العامل الوطني، وركزا على بناء الفرد ومن ثم المجتمع ليكون قادر على تحرير فلسطين.

وبسبب عدم تبني الاتجاه الوطني لم تجد هذه التنظيمات أي مكانة مرموقة بين صفوف الجماهير، واستمر الحال على ما هو حتى هزيمة عام 1967م، دون أحداث أي تغيير في إدارة الصراع، ولكن نتيجة معاناة الشعب الفلسطيني من الاحتلال الإسرائيلي تبلورت سياسة الأحزاب الإسلامية كمحرك سياسي للصراع مع إسرائيل.

كما ظهر حزب الجهاد الإسلامي كأول تنظيم يؤمن بالكفاح المسلح ضد الصهيونية، ولم يهتم بالدعوة كما فعل حزب الإخوان المسلمين، وأخذ يدعو الى الكفاح المسلح ومقاومة الاحتلال لنيل الاستقلال.

* دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر -وزارة التربية والتعليم العالي -فلسطين

Odehabed801@yahoo.com

مشكلة الدراسة

كان الانقسام الفلسطيني قبل النكبة ذا صبغة عائلية؛ من أجل الزعامة والسيطرة على الحياة السياسية في الشارع الفلسطيني، حيث غذت بريطانيا هذا الانقسام من أجل تمرير مشاريعها الاستعمارية في فلسطين، بينما الانقسام الفلسطيني الحالي المتمثل بين حركة فتح وحركة حماس ذو صبغة سياسية، نتج عنه سيطرة حماس على قطاع غزة، وسيطرة فتح على الضفة الغربية.

أسئلة الدراسة

وبناء على ما تقدّم تسعى هذه الدراسة للإجابة عن السؤال المتعلق بالخطاب السياسي، والانقسام في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية:

ما سبب اختلاف الخطاب السياسي لدى الحركات الإسلامية والوطنية؟

أهداف الدراسة

تسليط الضوء على اختلاف الخطاب الفكري بين الحركات السياسية: (منظمة التحرير، حماس)

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الخطاب السياسي الفلسطيني في إيصال الرسائل إلى العالم؛ حيث تشهد الساحة الفلسطينية الغطسة الإسرائيلية، ومدى التزامها بالاتفاقيات المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية؛ فالدراسة تظهر اختلاف الخطاب السياسي الفلسطيني، وأثره على الانقسام الفلسطيني. ومما يزيد من أهمية الدراسة، الاختلاف الناشئ حول طبيعة الخطاب بما يناسب الطرف السياسي القائم.

منهجية الدراسة

تستعرض الدراسة تحليل الخطاب السياسي، والانقسام الفلسطيني، في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، واتباع المنهج التاريخي في عرض الحقائق، وتحليلها، واستخلاص النتائج.

مفهوم الخطاب السياسي

يعرف الخطاب في اللغة من الفعل الثلاثي خطب؛ أي تكلم، وتحدث للعامة، أو لمجموعة من الناس عن أمر ما؛ أي هو فن مواجهة الآخرين بالكلام بصيغة مؤثرة تحقق إقناعهم بفكرة معينة. أما في الاصطلاح، فهو عبارة عن مجموعة متناسقة من الجمل والنصوص والأقوال، تفهم كل منها على حدة؛ فهي عميلة اتصال وتواصل بين المتكلم والمستقبل، يحدد شكلها الغاية التي يقال فيها (الحميري، 2008، ص12، ص93).

ويعرّف أيضاً على أنه الفكر حول موضوع سياسي يتم نشره من خلال مادة تحليلية، عبر وسائل الاعلام؛ بهدف تحقيق هدف معين، وهو شكل من أشكال الخطابات المتعددة من قبل فرد، أو جماعة، أو

حزب؛ من أجل الحصول على منصب، أو سلطة معينة عند حدوث خلاف سياسي، وهو أداة ضرورية لاكتساب السلطة من أجل الوصول إلى المناصب العليا في السلطة (الحوثي، 1992، ص231). ويختلف الخطاب السياسي عن غيره من الخطابات من حيث البناء اللغوي والأسلوب، فهو يعتمد على الوضوح والإفهام والإقناع؛ لذلك يحتاج إلى فهم، وتأمل، وتأويل؛ حتى يكون أكثر تأثيراً، من خلال العديد من الوسائل، والطرق المدعمة بالحجج والبراهين، والتي تتناسب مع طريقة التواصل مع الأفراد، كالصور، ولغة الجسد، مثلاً (بويكري، 2013، ص7).

مفهوم الانقسام الفلسطيني

الانقسام، مفهوم ليس جديداً في تاريخ القضية الفلسطينية، بل له جذور تاريخية تعود إلى عام 1948م وظهور اتجاهان سياسيان، أحدهما وطني والآخر إسلامي، وأحداث أيلول عام 1970م، وحرب لبنان عام 1982م، وانقسام واضح في الانتفاضة الأولى عام 1987م، ثم الثانية عام 2000م، ثم جاءت اتفاقية أوسلو وما أحدثته من شرخ داخل الشعب الفلسطيني، حتى جاءت الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م، وفوز حماس وعدم تقبل فتح بالنتائج.

الانتخابات التشريعية

الانتخابات هي عملية يتم فيها اختيار مجموعة من المرشحين لإشغال مناصب معينة في الدولة من قبل الشعب، وفق قانون انتخابي ينظم سير العملية الانتخابية، فقد احتلت الانتخابات أهمية بالغة لدى الفصائل الفلسطينية، خاصة في فكر حركتي فتح وحماس؛ لإثبات وجودهما على الساحة السياسية الفلسطينية.

خاض الشعب الفلسطيني تجربته الانتخابية الأولى عام 1996م، وانتخب حينها الشعب الفلسطيني رئيساً للسلطة الفلسطينية، ونواباً يمثلونه في المجلس التشريعي الفلسطيني، فاستمر الرئيس في منصبه حتى وفاته عام 2004م، أما المجلس التشريعي فاستمر حتى عقدت الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م؛ حيث شاركت كافة الفصائل السياسية الفلسطينية، عدا حركة الجهاد الإسلامي؛ لأن المشاركة ستكون ضمن النظام السياسي المعتمد على اتفاق أوسلو.

رغم العلاقة الجدلية بين فتح والسلطة، فإن فتح ليست السلطة، والسلطة ليست فتح، ففتح حركة تحرر وطني، وليس من السهولة أن تتخلى عن مبادئها وقناعاتها. وما تقوم به فتح يؤكد مرونة الحركة في التعاطي مع الاستراتيجيات والتكتيك، وأن الاتفاق مع السلطة ينبع من تبني فتح لفكرة السلطة الوطنية عام 1974م، وما هو حاصل اليوم ليس إلا استكمالاً لمسيرة الكفاح والنضال الوطني عبر سنوات عمر الثورة الفلسطينية، ولاستكمال مراحل بناء السلطة، لا بد من التأكيد على إجراء الانتخابات التشريعية، حتى يختار الشعب من يمثله في المؤسسات الفلسطينية الرسمية، وسوف تخوض فتح الانتخابات التشريعية مدعومة من جماهيرها

الواعية لطبيعة المرحلة، ولإيمانها بحرص فتح على مصالح الشعب الفلسطيني (صحيفة صوت الشبيبة، 1995م، ص8).

بمرور الوقت، وتحت وطأة ضغوط عمليات القتل والاعتقال التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلية لقيادات الحركة وكوادرها، وتضييق الخناق على الحركة في الخارج، بدأ واضحاً أنها تسير على طريق عملية تحوّل واقعي؛ كي تتفاعل مع التطورات والمتغيرات الجارية، كذلك يبدو أن الحركة باعتبارها تنطلق من اعتبارات أيديولوجية دينية، فإنها ستواصل عملية التحول الواقعي دون أن يرافق ذلك تحول فكري رسمي (جاد، 2005، ص91-92). هذا التحول سهّل عملية انخراط حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني، تحديداً بعد إجراء تحول فعلي على برنامجها السياسي، واقتربه من برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصاً بعد مشاركتها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م، وفوزها بهذه الانتخابات، وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، إلا أن مجريات الأحداث منذ الانتخابات، أثبتت عجز الحركة عن طرح استراتيجية مقنعة، وبرنامج فعّال؛ لإنجاز المشروع الوطني الفلسطيني، وللخروج من الأزمة التي رافقت تشكيل الحكومة، على العكس من ذلك ما زالت الحركة وستبقى تحمل مفردات ومفاهيم سياسية، وتنظيمية، قابلة لأكثر من تأويل حسب مقتضيات ميزان القوى المحلي والإقليمي والدولي، ولرؤية مصالح الحركة نفسها (هلال، د.ت)، ص82).

عند اقتراب موعد الانتخابات التشريعية الثانية نهاية عام 2005 م، أعلنت حركة حماس قرارها بدخول الانتخابات التشريعية في 2005/3/2م، على لسان محمد نزال عضو المكتب السياسي لحركة حماس، الأمر الذي جعل قادة حركة فتح يعيدون التفكير والنظر كلياً في عقد الانتخابات التشريعية، وتوصلوا إلى أن دخول حركة حماس في الانتخابات هو بمنزلة تهديد للحركة، في ظل ما كانت تعانيه الحركة من أزمة داخل صفوفها.

مارس قادة حركة فتح ضغوطاً على الرئيس محمود عباس من أجل إرجاء الانتخابات التشريعية؛ تحسباً لفوز حركة حماس، ودعا مسؤولون فلسطينيون القيادة المصرية إلى التدخل لدى عباس وحماس من أجل الموافقة على التأجيل، لكن حركة حماس رفضت تأجيل الانتخابات؛ لأنه ليس في مصلحة الشعب الفلسطيني، إذ سيعمق الأزمة الداخلية الفلسطينية. وفي 20 تشرين الثاني 2005م، صدر مرسوم رئاسي فلسطيني، حدد أن الانتخابات التشريعية ستجري في موعدها، وحدد فترة الترشيح للانتخابات (برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، 2005).

وفي المقابل استخدمت حركة فتح وسائل إعلامها للترويج للحركة في الانتخابات، مركزة على نضالها التاريخي، وأن مستقبل الشعب مرهون ببرنامجها، لا بأي برنامج آخر، محذرة الشعب من أن حركة حماس لا تؤتمن على قيادة الشعب الفلسطيني، وأنها ستحوّل الدين لمصالح شخصية وحزبية ضيقة، وأن حركة حماس ستكتم الأفواه، وأنها مستعدة للتفاوض مع إسرائيل (وكالة معا، 2006).

كما قامت وسائلها الإعلامية بطرح تحليلات سياسية في مواقعها الإخبارية على الشبكة الإلكترونية، دارت حول النتائج التي سيلقاها الشعب الفلسطيني حال فازت حماس بالتشريعي، وشكك الناطقون باسم حركة فتح ورموزها حول هدف حماس من المشاركة في الانتخابات في ظل تحريمهم لها في عام 1996 (صحيفة ايلاف، 2006)، وحاولوا التقليل من تجربة حماس وقدرتها على تحقيق برنامجها، وأصدرت فتح وثيقة داخلية أوصت فيها كوادرها بالتركيز على سلبات حماس وأخطائها (صالح، 2008، ص12). كانت الحملات الانتخابية المتبادلة من كلا الطرفين هي بداية للاحتدام الإعلامي الذي تفجر بعد إعلان فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي، مما عكس غضباً شديداً داخل صفوف حركة فتح والمناصرين لها (خلف، 2007).

أجريت الانتخابات التشريعية الثانية للمجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة كانون ثاني 2006م، وكانت نتيجتها فوز حركة حماس بطريقة فاجأت المجتمع الدولي بلا استثناء، وياشرت حماس في مشاوراتها المحلية والخارجية لتشكيل حكومة حمساوية بعد أن رفضت الفصائل الفلسطينية الانضمام إلى حكومة وحدة وطنية.

اتسمت هذه الفترة بعدم الاستقرار لدى القوى السياسية؛ نتيجة المشاكل الأمنية والسياسية والاقتصادية والفلتان الأمني، وتعثرت محاولات السلطة لإعادة هيكليّة الأجهزة الأمنية، وخاصة بعد فشل أجهزة الأمن من فرض القانون (صايغ، 2005)، كما اتسمت بانتشار حالة الفساد والصراع بين أقطاب السلطة داخل حركة فتح، وبين فتح وحماس (عبد الهادي، 2006، ص95-96).

خطاب حركة فتح السياسي

أشارت حركة فتح بأنها ضد الانقلاب، لكن، كان من الواجب على فتح أن تتخذ إجراءات في اليوم التالي للانقلاب، من ضمنها إعلان منطقة غزة منطقة متمرّدة، وقطع كل الرواتب، وتوقف كل أنواع مصادر الدعم لغزة حتى تعود إلى حضن السلطة. وخلال فترة الانقلاب عقد أكثر من اجتماع، وأكثر من اتفاقية مع حماس، لكنها لم تلتزم بأي من هذه الاتفاقيات، فمشروع حماس السياسي مختلف تماماً عن مشروع فتح السياسي، ويتمثل مشروع حماس في أن تكون بديلاً عن منظمة التحرير، بدعم من إسرائيل وقطر وتركيا (عيتاني، 2008، ص23).

تعرضت حركة فتح إلى العديد من التحديات؛ من عمليات التصفية لبعض قادتها على يد إسرائيل، أو مواجهات مع دول عربية، أو نتيجة الانشقاقات الداخلية، فهزيمة فتح في انتخابات 2006م على يد حماس كانت من أقوى الصدمات التي تلقّتها فتح، لكنها استوعبت هذه الهزيمة حتى وقع انقلاب حماس، وسيطرتها العسكرية على غزة (مركز المعلومات الوطني)، لذلك قررت اللجنة المركزية لحركة فتح عدم إجراء أي حوار

مع حماس (مركزية فتح، 2007، ص1) لأن حماس كانت تخطط لإجراء انقلاب، حيث سعت إلى عزل الموظفين المنتمين لحركة فتح، وإحلال أشخاص من حماس مكانهم (عيتاني، 2008، ص41).

كما قامت حركة فتح بوصفها الحزب الحاكم المهيمن على السلطة بتهميش دور الاتحادات الشعبية والنقابات العمالية والمهنية، بعد أن تغيرت أسباب الحاجة لها إثر قيام سلطة فلسطينية تقود مؤسسات وأجهزة متنوعة، وقد تم استيعاب الجزء الأكبر من قيادات هذه الاتحادات، والغالبية الساحقة من حركة فتح في أجهزة السلطة ومؤسساتها (هلال، 2003، ص67)، إذ أصبح هناك نوع من التماهي والتداخل بين الحركة والسلطة، وأصبحت معه مواقف وسياسات كل منها واحدة؛ الأمر الذي حمل حركة فتح كل أخطاء السلطة، وعملية التسوية، وسلبياتها؛ وكانت النتيجة تراجع الحركة، وتراجع تمثيلها للجماهير، وخسارتها للانتخابات التشريعية عام 2006م لصالح حركة حماس.

حمل خطاب فتح بعد الانقسام، دعوات لوقف الاقتتال الداخلي الفلسطيني، ومطالبة اللجنة الرباعية بالتدخل من أجل إنهاء الحصار الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، كما سعى إلى توطيد العلاقة، وترسيخ الوحدة والوئام الداخلي، وفي الوقت ذاته حمل الخطاب السياسي الفتاوي دعوات لتجنب الصدام بحركة الانقلابين، والميليشيات المسلحة، والحرص على حقن الدماء، وعدم الانجرار لاستفزازات الانقلابيين وجرائمهم، فهؤلاء الذين تأمروا على الشرعية الوطنية، وعلى وحدة الوطن، وقد نبذتهم الجماهير، ورفضت أكاذيبهم، حيث تمسحوا بالإسلام لإخفاء جريمتهم، ووصف المسؤولين عن الانقسام بجماعات مأجورة تخون الوطن، ومع ذلك تقبل فتح بفتح حوار مع حماس؛ على اعتبار انها جزء من الشعب الفلسطيني، شريطة احترام الشرعية، والعودة عن الانقلاب الأسود (وكالة الانباء الفلسطينية، 2007).

قال الرئيس محمود عباس أن مشاركة حركة فتح في حكومة تقودها حركة حماس أمر متروك لفتح، فقد حدد مستشار الرئيس للأمن القومي جبريل الرجوب في 15 شباط 2006م، ثلاثة شروط لمشاركة فتح في حكومة تشكلها حماس، هي: القبول بدولتين فلسطينية وإسرائيلية، وقبول الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، وقبول مبادرة السلام العربية (جريدة الحياة، 2006)، وأوصى نواب فتح في 4 آذار بعدم مشاركة حركة فتح في الحكومة، ورفعوا توصياتهم إلى المجلس الثوري لحركة فتح (جريدة الحياة، 2006).

خطاب حماس السياسي

بعد وفاة أبي عمار رحمه الله، اعتلى سدة الحكم محمود عباس، وبدأ الحديث يدور حول انتخابات جديدة، ووجدت حماس نفسها أمام مرحلة جديدة مختلفة عن المراحل السابقة، لتخوض الانتخابات التشريعية دون الرئاسة (يوسف، 2010)، معللة ذلك أن الانتخابات الرئاسية مفصلة على مقاسات محمود عباس، وليس مسموحاً لغيره أن يفوز، بناءً على رغبة صهيونية، وإقليمية، ودولية (نزال، 2005)، وأنها تكريس لسياسية الحزب الواحد، ومحسومة مسبقاً قبل المشاركة فيها، وأن هذه الانتخابات شكلية ليست أكثر من ذلك. ورأى

خليل الشقاقي أن حماس حصلت على فرصة تاريخية لإثبات وجودها على الساحة الفلسطينية من خلال الانتخابات التشريعية، وخاصة في ظل ظروف الفساد، وغياب القانون (Shikaki, 2007, P.6).

كان انتقال حماس من المقاومة إلى النظام السياسي مفاجئاً وسريعاً؛ مما سبب لها حالة من الإرباك، لذا كان خطابها السياسي أثناء حملتها الانتخابية خطاباً دعوياً على الشارع من أجل حشد الصفوف، ومن أجل إحداث تغيير وإصلاح في النظام السياسي الفلسطيني، مع التحفظ على اتفاقية أوسلو (يوسف، 2010، ص7-9)

أعلنت حماس رضاها بوقف النار مع إسرائيل، وتسعى للمصالحة مع فتح، واستعدادها للتفاوض مع إسرائيل بقضية التجارة والمشكلات الإنسانية، فقط، لا السياسية، وفي نفس الوقت أعلنت حماس بأنه لا يمكن تأسيس دولة إسلامية، بل تسعى لإيجاد مجتمع إسلامي (الزهار، 2007، ص1)، كما صرحت بأنها لن تكون بديلاً عن السلطة، وأنها سوف تتعامل مع جميع أبناء الشعب بما يخدم المصلحة الوطنية دون النظر إلى الانتماءات السياسية (عيتاني، 2008، ص23)، وبررت قضية عزل الموظفين أنه جاء من أجل الإصلاح لا الإقصاء (عيتاني، 2008، ص43).

حرصت حركة حماس بعد فوزها على إشراك مختلف القوى الفلسطينية، بما فيها حركة فتح في حكومة وحدة وطنية، فقد قال إسماعيل هنية: "إن حماس ستجري مشاورات مع كافة الكتل البرلمانية التي فازت بالانتخابات وخاصة الأخوة في حركة فتح، ومع عدد من الشخصيات ذات الاختصاص والصلة، وأضاف أن حماس آمنت بالشراكة السياسية وفتحت الباب واسعاً أمام الطاقات والكفاءات لتعمل على إنقاذ الوضع" (جريدة الأيام، 2006، ص1)، وسرعان ما دخلت حماس في حوار مع القوى الفلسطينية في محاولة لإيجاد قواسم مشتركة؛ من أجل تشكيل حكومة وطنية، والاتفاق على برنامج عمل واحد (سعد، 2006، ص2).

أثر اختلاف الخطاب السياسي على الانقسام

شهدت المرحلة التي تلت فوز حماس في الانتخابات صراع الصلاحيات بين فتح وحماس، انتهى إلى الاقتتال الداخلي، وانقسام في السلطة، الأولى بقيادة حماس في غزة، والثانية بقيادة فتح في الضفة الغربية، وكل منهما يدّعي الشرعية الدستورية، حيث لجأ الطرفان إلى استخدام العنف لحل الخلاف السياسي بينهما. حدث الانقسام بعد الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م، كيف كان الخطاب السياسي في تلك المرحلة، وما التغيرات التي ظهرت في الخطابات السياسية فيما يتعلق بالانقسام الفلسطيني؟

تميزت الخطابات السياسية لقادة وزعماء الحركتين على مدى عدة شهور بالتحريض العنيف ضد الآخر، وبدأت قيادات حركة حماس باتهام زعماء حركة فتح بأنهم وراء فرض الحصار على الشعب الفلسطيني، وبدأ

تراشق الاتهامات لحركة حماس من قبل حركة فتح بدعوى أن الحكومة الحالية لا تستطيع أن تقود سفينة الوطن إلى الاستقلال، وليس لديها أدنى خبرة في التعامل مع السلطة وممارستها. وكانت الحرب الإعلامية تتضخم مع مرور الوقت بتزايد الخلاف السياسي، ومع احتدام الخلاف السياسي انتقلت الأزمة وبشكل دراماتيكي سريع من معركة إعلامية إلى حرب بنادق، واقتتال بين أبناء الشعب الواحد المنتمون إلى حركات مختلفة، وسقط القتلى والجرحى بشكل يومي، ومما زاد الوضع سوءاً أن القادة من كلتا الحركتين أصبحوا يتصارعون ويتسابقون على إدانة كل منهما الآخر في الصحف، وفي الإذاعات، وعلى شاشات التلفزة، وأصبحت المواقع الإلكترونية التابعة للحركتين، ترسم صورة الآخر على أنه الأسوأ، ومع مرور الأيام أصبح المواطن الفلسطيني يشاهد أو يسمع كل متحدث باسم إحدى الحركتين، يشير بأصابع الاتهام إلى قائد ومتحدث من الحركة الأخرى. غير العمل محتوى وجه الخطاب السياسي الإعلامي، من خطاب كان يدعو إلى الوحدة، إلى خطاب محرّض على الفتنة والانقسام والاقتتال (الهورين، 2007، ص119).

ربط خطاب فتح برنامج حماس بالأجندة الإيرانية، ومنظمة طالبان، محاولة منها نزع الشرعية عن حكومة حماس، وإطلاق الإشاعات من أنها ستفرض على الشعب الفلسطيني اللباس الباكستاني، وستفرض نشيدها الخاص بها في المدارس بدلاً من النشيد الوطني، إشاعات تحمل أبعاداً سياسية؛ لإشعار المواطن الفلسطيني بأن المستقبل مجهول مع هذه الحكومة (خلف، 2008، ص87).

أما خطاب حماس، فقد أشار إلى أن حركة فتح، حركة علمانية تربط أجندها بأمريكا وإسرائيل، من خلال التركيز على الجانب الديني للقضية الفلسطينية، وعلى فشل العملية السلمية المتمثلة في اتفاقية أوسلو، وقدمت نفسها بأنها المنقذ للشعب الفلسطيني (صحيفة ايلاف، 2006).

كما وحرصت على توجيه الاتهام لمن تصفه بالتيار الانقلابي في حركة فتح، وحملته المسؤولية عن كل الأحداث. وفي المقابل وجهت حركة فتح انتقادات لحركة حماس، بأن الأحداث هي اشتباكات بين مليشيا أسسها وزير الداخلية في حكومة حماس وبين قوات الأمن الفلسطيني (صالح، 2008، ص23).

انعكس الانقسام بين فتح وحماس، انقساماً في الخطاب السياسي الموجّه للرأي العام الأجنبي، وقد ظهرت ثلاثة خطابات أساسية، الخطاب الأول: حركة فتح، وركز هذا الخطاب على تكرار كل ما يقوله الرئيس الفلسطيني، أما الخطاب الثاني: فخطاب حركة حماس وركزت فيه على حق الشعب الفلسطيني في المقاومة، وحق العودة، ورفض التسويات غير العادلة. وما بين الخطابين، ظهرت حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)، كتيار ثالث يخاطب الرأي العام الغربي بلغة أكثر براغماتية، ويركز على عنصرية إسرائيل، وضرورة مقاطعتها، أكاديمياً وتجارياً، ورفض العقوبات عليها بالطريقة ذاتها التي مارسها العالم ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. هذه التعددية في الخطاب الفلسطيني، وتباعد المسافات بين الطروحات التي يقدمها كل طرف،

أدت إلى تشويش الرأي العام الغربي، وبدت الرواية الفلسطينية غير متاسقة، وغير متماسكة، وغير مقنعة (صبح، 2016، ص150-155)

إن المتمعن في المفردات السياسية التي تستخدمها كل من فتح وحماس، يدرك تماماً غياب الخطاب السياسي ذي الطابع الاستراتيجي والجزري، ولا اهتمام بالحقوق الفلسطينية إلا بموضوع الاستيطان، والقدس، والأسرى، والأمم المتحدة، والحصار. وانشغال فتح وحماس بالأزمة المالية، وحماية كل طرف منهما، وتبرير المواقف والسياسات المختلفة، والتستر على سلوكيات القادة؛ لإظهار تفوق فريق على الآخر (أورد، 2012، ص1-20).

هذا التردي في الخطاب السياسي، وما حمل من مفاهيم ومصطلحات غريبة عن الثقافة العربية الفلسطينية، أبعده عن الحيادية، والموضوعية، والمصادقية، منها: المليشيا، عصابات حماس، المدعو عباس، حكومة دايتون اللاشعرية، حكومة فياض اللاشعرية، التطهير، التيار الخياني، التيار الانقلابي، التيار الدحلاني، إمارة غزة، وغيرها من المفاهيم والمصطلحات (أبو السعيد، 2008، ص199)، مما أدى إلى هبوط مستوى الخطاب السياسي المتبادل بين فتح وحماس، وأبعد الشعب عن المشروع الوطني، وحصر اهتمامه في قضايا حزبية ضيقة، حيث غفل الطرفان عن أنهم أسرى بيد الاحتلال الإسرائيلي (الأغا، 2007)

انعكست حالة الانقسام على دور المجلس التشريعي رغم بقاءه رابطاً سياسياً واحداً في الضفة الغربية وغزة، وتعطيل سن القوانين والتشريعات، مما الحق ضرراً كبيراً في البنية السياسية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأفقد النظام السياسي الاستقرار (عودة، 2009، ص149-150)

النتائج

-الانتخابات التشريعية الثانية اكتسبت أهمية لأنها خلقت جو من التنافس الحقيقي بين الفصائل التي شاركت في الانتخابات، وأظهرت الحاجة الماسة إلى سن المزيد من القوانين التي تؤدي إلى تقوية النظام السياسي، خاصة مع وجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يسعى إلى هدمه.

-إن حركتي فتح وحماس، لا تريدان التنازل من أجل الآخر؛ فحماس تريد السيطرة على غزة، وفتح لا تريد التنازل عن السلطة، فكل منهما له مصالح شخصية، وأطماع سياسية على حساب مصلحة الشعب، مما جعل إسرائيل تزيد من غطرستها في قمع الشعب.

-ممارسة كل من حماس وفتح سياسة التحريض السلبية التي من شأنها زيادة حجم الفجوة بينهما وزيادة حدة الأزمة.

-الازدواجية في الخطاب السياسي إلى حد التناقض بين المواقف السياسية المعلنة.

- لازم الشك والتخوف لدى الشعب الفلسطيني من مصداقية الخطاب السياسي لحركتي فتح وحماس؛ نتيجة الإشاعات التي انتشرت بين الجماهير، ومهدّت لخلق الفوضى وعدم الاستقرار على الساحة الفلسطينية.
- تحول حركة حماس بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م من معارضة، إلى القبول بالحل السلمي، مع عدم الاعتراف بإسرائيل.
- واجهت الساحة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م حالة من الفلتان الأمني، والافتتال الداخلي، والذي انتهى بالانقسام الفلسطيني، وهذا خدم الاحتلال الإسرائيلي، لإكمال مشروعها الاستيطاني على أراضي الضفة الغربية والقدس.
- من الصعب على حركة فتح التي قادت المشروع الوطني سنوات طويلة وسيطرت على مؤسسات السلطة الفلسطينية أن تنتقل من الحكم إلى المعارضة.

قائمة بالمراجع المستخدمة

- الكتب

1. أحمد أبو السعيد (2008). الإعلام الفلسطيني، نشأته، ومراحل تطوره 1876-2008. - غزة: مكتبة الأمل.
2. عماد جاد (2005). حركة المقاومة الإسلامية حماس من كتاب الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات التهذئة. - القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
3. عبد الواسع الحميري (2008). الخطاب والنص، المفهوم، العلاقة، السلطة. - لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
4. وائل أحمد سعد (2006). دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني، ومحاولة إسقاط حكومة حماس. - بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
5. محسن محمد صالح (2008). صراع الإرادات. السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية (2006-2007). - بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
6. مريم عيتاني (2008). صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007. - بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
7. جميل هلال (د.ت). تكوين النخبة الفلسطينية، مواطن. - رام الله: د-ن.
8. أحمد يوسف (2010). تجربة حماس السياسية، مبرعات الرؤية والحسابات. - د-م : بيت الحكمة للدراسات والاستشارات.

- الكتب الأجنبية

9. Shikaki, Khalil, (2007), With Hamas in Power, Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University.

- الصحف

10. جريدة الأيام، 20/6/2007م، عدد 4103.
11. جريدة الأيام، 25/6/2007م، عدد 4108.
12. جريدة الأيام، 1 شباط 2006م، عدد 3064.
13. جريدة الحياة، 16 شباط 2006م.
14. جريدة الحياة، 6 آذار 2006م.
15. صحيفة صوت الشبيبة، بتاريخ 10/1/1995م، جامعة النجاح الوطنية.

- المجلات

16. راضية بوبكري (2013). "الخطاب السياسي، الخصائص واستراتيجيات التأثير". - جامعة عناية، ع12.

17. جميل هلال (2003). "الحركة الوطنية الفلسطينية أمام سؤال صعب". - مجلة الدراسات الفلسطينية، ع56.
18. سائد راضي الهوارين (2007). "الخطاب السياسي والثقافة السياسية الفلسطينية، هل هي ثقافة توحيد أم ثقافة تفريق". - مجلة تسامح. ع16.
19. مها عبد الهادي (2006). "دراسة النظام السياسي الفلسطيني، بعد الانتخابات التشريعية الثانية 2006م". - مجلة دراسات شرق أوسطية، ع 34-35.
- الرسائل العلمية
20. عبد الله الحوثي (1992). الخطاب الإعلامي السياسي في الجمهورية اليمنية، (رسالة ماجستير)، جامعة صنعاء، اليمن.
21. -خلف خلف (2008). جمال يوسف، اعتماد الصحافة الحزبية الفلسطينية على الإشاعة، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
22. كرميل وليد حسن صبح (2016). تأثير الخطاب السياسي الرسمي للسلطة الفلسطينية 2012-2015 على تأييد النخبة السياسية الفلسطينية لسياستها العامة، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
23. كفاح عودة (2009). أحداث حزيران 2007م في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني استراتيجياً وتكتيكياً، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- مواقع الانترنت
24. -برنامج إدارة الحكم في الدول العربية. أكتوبر 2005م. أخبار إدارة الحكم. النشرة الإخبارية الفصلية. ع4. فلسطين. - متاح:
- <http://www.pogar.org/arabic/govnews/2005/issue4/palestine.html>
25. وكالة معاً الإخبارية. 2006/1/15م. محمد دحلان يشن هجوماً على حركة حماس، ويؤكد استعدادها للتفاوض مع إسرائيل. رام الله. - متاح:
- <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=16297>
26. صحيفة إيلاف. 2006/1/31م. ممثل حماس فوز حماس دليل إدراك لانهاء العملية السلمية. - متاح:
- <http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2006/1/124608.htm>
27. خلف خلف. 16 ديسمبر 2007م. "جذور وحقائق الصراع الخفي بين فتح وحماس". جريدة إيلاف. - متاح:
- <http://www.elaph.com/ElaphWeb/AkhbarKhasa/2007/12/288608.htm>
28. -صحيفة إيلاف، (2006)، ممثل حماس فوز حماس دليل إدراك انتهاء العملية السلمية. - متاح:
- <http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2006/1/124608.htm>
29. مركز المعلومات الوطني: <http://www.wafainfo.ps/atemplate>

30. - هاني الأغا (2007)، دور الإعلام الحزبي في الصراع الفلسطيني الفلسطيني. - مجلة دنيا الوطن، 2007/4/12. - متاح: <http://pulpit.alwatanvoice.com/content-83505.html>
31. وكالة الأنباء الفلسطينية، وفا، 22 شباط، حزيران، أيلول، تشرين ثان، 2007. - متاح: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5865>
32. - محمد نزال (2005) عضو المكتب السياسي لحركة حماس، خطاب محمد نزال بتاريخ 2005/1/7م.
33. أورد، (2012)، مركز العالم العربي للبحوث والتنمية، الشباب الفلسطيني يتحدث عن نفسه: واقع ومستقبل النظام السياسي والعملية السياسية في فلسطين، فلسطين.
34. يزيد صايغ، وجاريت شويرا، (2005)، في سياق خارطة الطريق وفك الارتباط، اعتبارات التخطيط لتدخل دولي في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، تقارير وورشات عمل منتدى الخبراء، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله.